

PROVISIONAL

A/47/PV.42
19 November 1992

الجمعية العامة



ARABIC

الدورة السابعة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والأربعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسي : السيد أكسين
(نائب الرئيس)
(تركيا)

شم : السيد هيز
(نائب الرئيس)
(ايرلندا)

التنمية الاجتماعية (٢) المسائل المتعلقة بالحالة الاجتماعية في العالم
وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة [٩٣] (تابع)

المؤتمر المعني بالشيخوخة والاحتفال بالذكرى العاشرة لاعتماد خطة العمل
الدولية للشيخوخة :

١١ تقرير الأمين العام

١٢ مشروع القرار

برنامج العمل

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص
الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر
ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التلميحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي
إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى :
Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750,
2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أكسين (تركيا)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥ .

البند ٩٣ من جدول الاعمال (تابع)

التدمية الاجتماعية (١) المسائل المتعلقة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب
والمسنين والمعوقين والأسرة .

المؤتمر المعنى بالشيخوخة والاحتفال بالذكرى العاشرة لاعتماد خطة العمل الدولية
للشيخوخة :

١١' تقرير الامين العام (A/47/339 و A/47/369) ؛

١٢' مشروع القرار (A/47/L.5/Rev.1) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الجمعية العامة ، طبقا

للمقرر الذي اتخذته في جلستها العامة الثالثة ، وعملا بالقرار ٩١/٤٦ ، تعقد
بعد ظهر اليوم جلستها العامة الرابعة والاخيرة المكرمة للمؤتمر الدولي المعنى
بالشيخوخة ، وللاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد خطة العمل الدولية
للشيخوخة ، وذلك في إطار البند الفرعي ١ من البند ٩٣ من جدول الاعمال .

السيد فاجبايي (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تعتبر

الشيخوخة ظاهرة عالمية ، وبالتالي فإنها تثير اهتمام العالم . والاحصاءات الخاصة
بالشيخوخة تشير الانزعاج ، وربما نكون متجهين الآن صوب "زلزال عمري" كما حذرنا أمس
ممثل الجمهورية الدومينيكية . إن تقرير الامين العام بشأن "تنفيذ خطة العمل
الدولية للشيخوخة" (A/47/369) وتقريره "أهداف عالمية في مجال الشيخوخة لسنة
٢٠٠١ : استراتيجة عملية" (A/47/339) قد جاءا في وقت مناسب . وهما يتضمنان
معلومات مفيدة ، ويقدمان لنا خطوطا توجيهية عريضة للمهام التي تنتظرنا في العقد
المقبل . ونحن نتفق مع تقديره بشأن ضرورة استمرار الحوار والتعاون والمبادرات من
جانب كل الوكالات والحكومات المعنية .

إننا نعرف من تقرير الامين العام أن من المتوقع أن يصل سكان العالم بحلول عام ٢٠٠١ إلى ٦,٢ بليون نسمة ، وأن ١٠ في المائة منهم سيكونون قد بلغوا أو تجاوزوا الستين من العمر . وسيضم سكان العالم النامي أكثر من ٨٠ في المائة من هؤلاء . إن هذا يشكل تحديات لجميع الحكومات والمجتمعات في المستقبل ، ويدعو إلى إحداث تغييرات ، ربما كانت جوهرية ، في المواقف الاجتماعية فضلا عن السياسات الحكومية ، وذلك بغية التصدي لهذه المشكلات الجديدة . وسيشهد القسم الأول من القرن القادم زيادة هائلة في عدد المعمرين . ومهما يكن ، فإن هذا سيحدث في وقت تشهد فيه الهياكل العائلية حالة ضعف مع ازدياد عدد النساء الراغبات في العمل ، وستختفي ببطء عدة أنظمة من أنظمة الدعم للشيخوخة . ولهذا فإن من الأهمية القصوى لنا أن ننظر في الحالة على سبيل الاستعجال .

ومع ازدياد نسبة كبار السن إلى الشباب ، ليس بمقدورنا أن نهرب من حقيقة احتمال ازدياد المنازعات بين فئتي العاملين والمتقاعدين . إننا نؤيد تأييدا تاما الاجراءات العلاجية المقترحة في التقرير وهي : إدخال ترتيبات عمل مرنة لتمكين النساء والمسنين من الالتحاق بالقوة العاملة ؛ وزيادة أعداد المهاجرين الشباب ؛ وزيادة الاستعدادات الفردية لمواجهة الشيخوخة ، بما في ذلك التعليم المتواصل مدى الحياة ، وإعادة التدريب على العمل ، والاعتماد على الحياة الصحية ، والادخار ، وتأمين الروابط العائلية والمجتمعية .

وظاهرة الشيخوخة ستصيب كل واحد منا ذات يوم . فمع قدوم الشيخوخة ، وخصوصا في السنوات التي تلي سن الثمانين ، يأتي عدد من المشكلات ذات الصلة ، كالسقوط العظمية وفقدان البصر وحالات العجز الأخرى التي تتطلب عناية واهتماما لا ينقطعان . وحتى في المجتمعات النامية التي تتميز بعلاقات أسرية قوية فإن الاتجاهات ستتغير على الأرجح خلال فترة من ٢٠ إلى ٣٠ سنة ن الآن . كل هذا يتطلب تهيئة أنظمة لمعاونة المسنين تتسم بتمويل وتنسيق أفضل كما أنه يتطلب إدماجهم في المجتمع وتحقيق مشاركتهم فيه على نحو أكبر .

لقد اعتمدت الجمعية العالمية للشيخوخة المعقودة في ١٩٨٢ خطة دولية للشيخوخة ، وشاركت في هذه الجمعية ١٢٠ دولة . وقد وفرت الجمعية فرمة لتقييم السيناريو الاجتماعي المتبدل في العناية بالمسنين ، ولبدء برامج لتحقيق رفاههم . وكانت الخطة نموذجاً للسياسات في شتى أنحاء العالم في العقد الاخير . إلا أن أهدافها لم تتحقق كلها . فبينما تمكنت البلدان الصناعية من مواجهة الواقع واعتمدت سياسات وطنية لمساعدة مواطنيها من كبار السن ، فإن البلدان النامية ، ربما بسبب نظام الدعم التقليدي للمتقدمين في العمر ، وقلة الموارد ، لم تستجب نفس الاستجابة . إننا بحاجة إلى العمل .

إن الاهداف الخاصة بالشيخوخة للعقد القادم من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠١ ، كما عرضها تقرير الامين العام ، هي اهداف طموحة وتشكل أساساً جيداً للحكومات الوطنية كي تسيّر على نهجه . وتتمثل الاهداف في تقديم الدعم للبلدان في وضع أهدافها الوطنية ودمج الشيخوخة في الخطط الانمائية الوطنية والدولية ، مع توليد الدعم للبرامج المستندة إلى المجتمع المحلي . إن الهدف الرئيسي الآخر هو إجراء بحوث في الموضوع ، بما في ذلك تيسير التعاون العالمي الاوثق . وعلى الصعيد الوطني تحديداً ، يدعو تقرير الامين العام إلى تعزيز آليات التنسيق الوطنية وعمليات التمويل الوطنية وقاعدات البيانات ومراكز التدريب والحؤول دون التمييز فيما يتعلق بالأشخاص الطاعنين في السن ، والنهوض بالسياسات والبرامج المشتركة بين الاجيال . وأنا أتفق معه في أن هذه الاهداف من شأنها أن تحقق "شيخوخة منتجة" من مختلف النواحي .

لقد بدأت الهند في المراحل الاولى من خططها الخمسية بداية متواضعة فسي معالجة مشاكل الشيخوخة . ومن بين المبادرات المتخذة إقامة مركز تدريب للمكفوفين البالغين في دهرا دن في ١٩٥٠ ، وبدء برنامج للمعاشات التقاعدية لكبار السن ممن يفتقرون إلى أسباب العيش أو الإعالة . كما خصصت الخطة الخمسية الثامنة بعض الاعتمادات المالية في الميزانية القومية للعناية بكبار السن . وقد أنشأت الحكومة الهندية لجنة مشتركة بين الوزارات لرعاية كبار السن وتمثل صلاحيات اللجنة فسي : أولاً ، دراسة التوصيات التي خرجت بها مناقشات المائدة المستديرة الخاصة بالعناية بكبار السن التي قام بتنظيمها المجلس الهندي للأبحاث الطبية والاشترك مع غيره من

الهيئات المعنية بالشؤون الطبية وشؤون تنظيم الأسرة ، واقتراح طرق وسبل تنفيذها ،
ثانيا ، النظر في مشروع السياسة الوطنية الخاصة بالعاية بكبار السن والذي اقترح
أثناء مناقشات المائدة المستديرة ، واقتراح إطار لهذه السياسة لاعتماده ،
وثالثا ، اقتراح برامج للعاية بكبار السن وحميتهم ، تسير الظروف الاجتماعية -
الاقتصادية المتغيرة وتسهل للاستفادة من خدماتهم وخبرتهم ، وذلك بهدف تعزيز دخلهم
وتوجيه طاقاتهم إلى أنشطة داعمة للمجتمع المحلي .

في السنوات الأخيرة ، شهدت الهند تزايدا في الوعي الاجتماعي بمحنة المعمرين
من كبار السن . ويعود هذا أيضا إلى مشاركة وسائل الإعلام . وتدير معظم الولايات
الهندية نوعا أو آخر من برامج المساعدة الاجتماعية ، وتتراوح أعمار الذين يحق لهم
أن يبدأوا في الاستفادة من تلك المساعدة بين ٥٥ و ٦٥ . ويورد تقرير الأمم المتحدة
الخاص بالحالة العالمية للشيخوخة في ١٩٩١ ، ضمن الأمثلة القطرية ، حالة الهند
معلقا عليها بأنه بالرغم من قصورها عن بلوغ أي حلول مثلى ، فإنها تدلل على التزام
البلد وعلى تصميمه على القيام بعمل ما تجاه المشكلة . كما جاء في التعليق أن
البرامج الهندية تعد ، إذا نظرنا إلى القيود والأولويات الاقتصادية في الهند بوصفها
بلدا ناميا ، برامج تتجاوز كثيرا مشكلاتها في بلدان نامية أخرى كثيرة بعضها يتمتع
برخاء اقتصادي أكبر بكثير مما تتمتع به الهند . كما ينوه التقرير بالانجازات
الضخمة التي حققتها الهند في السيطرة على مشكلة فقدان البصر ، وخصوصا بين
الطاعنين في السن . فلقد كانت الهند أول بلد ينشئ مخيمات العيون ، حيث تم على
مدار عشر سنوات إجراء ٩,٥ مليون جراحة لإزالة كدرة عدمة العين .

إن المجتمع الهندي اليوم يساند مساندة قوية كبار السن من مكانه ، والعائلة
الموسعة هي أفضل مثال على هذا . وكثيرا ما تقارن بشجرة الاشاب (بانيان) التي هي
شجرة ذات جذع قوي تقوم عليه فروع وأغصان عديدة . إن وجود الجيل القديم داخل
العائلة الموسعة لا يوفر فقط الدعم المعنوي للأعضاء الأصغر سنا وإنما أيضا النسيج
الذي تتداخل في خيوطه كل الاجيال . إنه في الواقع يمثل عامل استقرار في وحدة عائلة
قوية تشكل البنيان الاساسي للمجتمع .

ويتضمن ميثاق حقوق المسنين الذي وضع في العام الماضي حقاله أهمية حاسمة هو حق العمل . إنه حق أساسي يمارس يوميا في المجتمعات النامية . وما يحتاجه المسنون في المجتمعات النامية هو نظام ممول بشكل أفضل وخطة منسقة بدرجة أكبر لضمان عدم المساس بحق الناس في العمل عندما يشيخون . وفي العام الماضي افتتح الأمين العام صندوق بانيان ، المدعوم بمساهمات طوعية . ويتوقع من هذا الصندوق أن يركز ، جنبا إلى جنب مع الصندوق الاستثماري ، على منح الدعم لمن هم في أمس الحاجة إليه . وسيكون من المفيد أيضا إيجاد المزيد من المعاهد ذات الوجة البحثية في موضوع المسنين في آسيا ، التي يوجد فيها أكثر من نصف سكان العالم .

إن الشيخوخة مُنة الحياة ، وهي تمتد كل جيل وكل مجتمع . وإن منجزات القرن العشرين في العلم والطب ، بتحقيقها للإنسانية ارتفاعا في متوسط العمر المتوقع ، أدت إلى زيادة بالغة الأثر في نسبة المسنين منا . ولا يمكننا أن نتصدى لهذه الحقيقة إلا عن طريق التفاهم والتعاون ، لأن من المستبعد أن تظل عواقبها محصورة داخل حدود وطنية . ولهذا نؤيد مشروع القرار الشامل الذي يتضمن "الإعلان المتعلق بالشيخوخة" الذي قدمته الجمهورية الدومينيكية بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد خطة العمل الدولية للشيخوخة .

السيد بارو (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن وفد السنغال

يشارك باهتمام خاص في هذه المناقشة التي تمثل جزءا من الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد خطة العمل الدولية للشيخوخة . فالسنغال ، التي كان لها شرف استضافة المؤتمر الأفريقي المعني بالشيخوخة في الفترة من ١٠ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ - الذي كان أول اجتماع من نوعه في القارة الأفريقية - تعلق أهمية كبرى على معالجة المسائل المتملة بالمسنين .

ولهذا السبب اتخذت حكومة السنغال ، على المستوى الوطني ، عددا من التدابير المتملة بالمسنين . وتشمل هذه التدابير منح مساعدة خاصة ، وإعفاء المتقاعدين من ضريبة الدخل ، وإلغاء ضريبة الملكية على المسنين التي تقل القيمة الإيجارية لأملاكهم عن ٧٠ ٠٠٠ من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي ، أي حوالي ٢٣٠ دولارا ، وهذا يمثل على

الأقل ضعف الإيجار الشهري الذي تدفعه الأسرة الواحدة . وعلاوة على ذلك ، يمكن لأرامل الأشخاص المتقاعدين ، إذا كانت سنهن أكثر من ٤٥ سنة ، الاحتفاظ بالمعاش التقاعدي للمتوفي في حالة زواجهن من جديد .

وشجعت حكومة بلادي أيضا تأسيس منظمات وطنية للمتقاعدين والمسنين ذات فروع في جميع أنحاء البلاد . ولدى أعضاء هذه المنظمات خبرة في جميع مجالات الحياة الوطنية ، وهم يشاركون في الكثير من البرامج الانمائية ، وكذلك في التدريب وفي وحدات النشاط المشترك .

ومن أكثر هذه المنظمات دينامية الاتحاد الوطني للمتقاعدين والمسنين في السنغال ، الذي يضم متقاعدين من القطاعين الخاص والعام ، وغيرهم من كبار السن ، ولهذا الاتحاد أيضا فروع في جميع أرجاء البلاد ، وهو يقدم إطارا مثاليا للنشاط المشترك المتعدد الاختصاصات في صدد جميع المسائل المتعلقة بشيخوخة السكان .

كما أننا أنشأنا لجنة وطنية ولجانا إقليمية معنية بالشيخوخة . وهي تضم ممثلين عن الوزارات التقنية وبعض المؤسسات العامة والخاصة وعن المسنين والمتقاعدين . وتشمل وظيفة هذه اللجان دراسة طرق وسبل تحسين الظروف المعيشية للمسنين ، واقتراح التدابير لمساعدتهم في التعامل مع الآثار الاقتصادية والاجتماعية للشيخوخة ، ومواجهة ما لسياسات التكيف الهيكلي من آثار ضارة على الظروف المعيشية للمسنين .

وتشارك اللجان أيضا في وضع وتطوير وتنفيذ وتقييم برامج الأنشطة للاحتفال السنوي باليوم الوطني للمسنين ، الذي يعقد لاطلاع الشعب السنغالي على القضايا المتعلقة بالشيخوخة ورفع وتحسين وعيهم لدور المسنين ومكانهم الخاص في المجتمع . وتشمل هذه التدابير الهامة السياسات التي تنتهجها حكومة السنغال بغية تهيئة الظروف المؤاتية للاستفادة من معرفة وخبرة المسنين وإشراكهم بقدر أكبر في التربية المدنية والمعنوية من أجل فائدة الجيل الشاب . ووفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة ، تقوم بلادي باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتعزيز مشاركة المسنين ودمجهم في العملية الانمائية . وقد مكن ذلك النساء المسنات من القيام بدور

طليعي في القطاع غير الرسمي . مما يقلل من تبعيتهن الاقتصادية ويساعد في تخفيف العبء المالي على السكان العاملين .

وفي ميدان الخدمات الصحية ، أسفرت جهود الحكومة عن إنشاء وحدة للبحث والتعليم ، تتيح أنشطتها إيجاد تفهم أفضل للعملية البيولوجية للشيخوخة . وفي إطار الهدف الاجتماعي "الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠" ، يجري تنفيذ برنامج للمتابعة الطبية للمسنين . وقد أدى هذا إلى وضع برنامج مناسب للإرشاد الصحي ، وإلى التوسع في الرعاية الصحية الأولية ، وإلى تدريب أخصائيين في رعاية المسنين .

وتبين هذه التطورات أن السنغال ، على الرغم من صعوباتها الاجتماعية - الاقتصادية ، تواصل بذل قصارى جهدها لحماية موقع المسنين في المجتمع التقليدي . ولا شك في أنه لا يزال يتعين مواجهة الكثير من التحديات ، ولا سيما في مجال الرعاية الصحية ، في ضوء ارتفاع عدد المسنين الذين يعانون من مرض السكر ، وأمراض القلب ومشاكل الإبصار - ناهيك عن ازدياد نسبة المسنين بين سكان الريف ، وانخفاض الانتاجية الزراعية نتيجة الهجرة الجماعية للشباب .

إن هذا الوضع ، القائم في افريقيا كلها ، يتفاقم في كل مكان نتيجة إمكانياتنا المتواضعة . ولذلك لا يمكن أن تكون جهودنا فعالة دون تضامن دولي مكفول في تنفيذ خطة العمل الدولية للشيخوخة على المستويين الوطني والإقليمي .

وفيما يتعلق بالتعاون الإقليمي ، فإن السنغال هي موقع مقر الجمعية الافريقية لعلم الشيخوخة التي أنشئت ، كما يعلم الممثلون ، لمواجهة الوضع الراهن للمسنين في القارة والإعداد لشيخوخة السكان التي ستؤدي وفقا لما جاء في تقرير الأمين العام (A/47/369) إلى خلق مشاكل خطيرة في القرن القادم . وبالتالي ، يود وفد السنغال أن ينتهز هذه الفرصة ليشكر المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تساعد الجمعية الافريقية لعلم الشيخوخة في وضع البرامج والمشاريع المتمثلة بالشيخوخة في افريقيا . فالجمعية بحاجة إلى دعم مستمر وكبير ، إذا أريد لها أن تحقق أهدافها المتمثلة في توفير الخدمات للمسنين ، وتشجيع الحكومات الافريقية على القيام بمبادرات في هذا المجال .

وفي هذا الشأن ، من المرغوب فيه أن يقدم صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للشيخوخة تمويلا للجمعية الافريقية لعلم الشيخوخة حتى تصبح قادرة على ممارسة نشاطها . ونحن نتفق مع الأمين العام الذي يشير في تقريره A/47/369 بحق إلى أن الصندوق لن يكون في وضع يتيح له تلبية طلبات المساعدة التي تتقدم بها البلدان النامية بسبب عدم توفر إسهامات جديدة . ولهذا فإن الوفد السنغالي ينضم إلى أولئك الذين يناشدون مجتمع المانحين الدوليين الإسهام بسخاء في الصندوق .

إننا نشيد أيضا بأنشطة رابطة صندوق بانيان الذي يظلع ، رغم كونه منظمة خاصة ذات استقلال ذاتي ، بدور هام في تقصي إمكانيات جمع الأموال للبلدان النامية . إن بلوغ السكان في بلادنا من الشيخوخة سرعان ما أصبح مشكلة تشير القلق بقدر ما تشير مشكلة التنمية ، وبخاصة لأنه بحلول عام ٢٠٠٥ سيمثل الأشخاص الذين يبلغون من العمر ٦٠ عاما أو أكثر ١٠ في المائة من سكان العالم ، وستكون غالبيتهم في البلدان النامية . إن الأثر الاجتماعي والاقتصادي لهذه التغيرات السكانية في العالم الثالث ، وبخاصة في افريقيا ، تتطلب تدابير مبتكرة ولملموسة .

وهنا من المثير أن نلاحظ دور الجمعية الافريقية لعلم الشيخوخة ، وهي مؤسسة طوعية تضم أفرادا ومنظمات معنيين بارتفاع نسبة المسنين بين السكان في افريقيا . ومع هذا ، فإن الوفد السنغالي يرى - إزاء ضخامة نطاق الوضع الراهن فيما يتعلق بالمسنين في قارتنا والمشاكل الخطيرة التي تزيد من تفاقمها الصراعات ، والفقر المدقع ، والهجرة الجماعية من الأراضي ، وموجات اللاجئين والنازحين وتدهور العناية الصحية - إن إنشاء معهد افريقي معني بالشيخوخة ينبغي أن يكون محل تفكير جاد . ومثل هذا المعهد إذا ما أنشئ على غرار معهد مالطة ، وبدعم مالي مكفول يمكنه أن يظلع بدور حاسم في حماية المسنين في افريقيا وتحسين أحوالهم .

إن حجم مشكلة ارتفاع نسبة المسنين بين سكان العالم ، والتنفيذ الفعال لخطة العمل الدولية للشيخوخة يتطلبان دورا أكثر تكاملا تقوم به الأمم المتحدة لتحسين

أحوال المسنين . فينبغي للأمم المتحدة أن تكفل تنسيقا دوليا ومتعدد القطاعات في تنفيذ الخطة . ولذلك ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار في التقرير الثالث بشأن الشيخوخة ، الذي سيصدر في عام ١٩٩٧ ، مسألة تنسيق الأنشطة في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة في هذا الشأن .

وفلا عن ذلك ، ينبغي أن تراعى في الاجتماعات المقبلة مسائل الشيخوخة . وأعني بتلك الاجتماعات هنا السنة الدولية للأسرة ، ١٩٩٤ ، والمؤتمر الدولي المعنى بالسكان والتنمية في عام ١٩٩٤ ، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المستوى عقده في بداية عام ١٩٩٥ ، والمؤتمر العالمي للمرأة المقرر عقده في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٥ . هذه الاجتماعات ينبغي أن تأخذ بتدابير محددة لتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن .

إن السنغال من مقدمي مشروع القرار A/47/L.5/Rev.1 المعنون "إعلان بشأن الشيخوخة" . وهي تأمل أن تعتمد الجمعية العامة بالاجماع هذا النص الذي يوفر استراتيجية عملية للشيخوخة للعقد ١٩٩٢ - ٢٠٠١ .

إن تأييد وفد بلادي الكامل لمشروع القرار يركز إلى حد كبير على تفاني السنغال في الدفاع عن قيم المجتمع الأفريقي التقليدي ، حيث يمثل المسن الحكمة ويشكل مصدر إلهام ويضرب المثل للجيل الأصغر . هذه قيم تتشاطرهما الشعوب الأفريقية بشكل عام . وكما قال الكاتب المالي الراحل أمادو همباتي با : "في كل مرة يموت شخص كبير السن نفقد مكتبة كاملة" .

السيد الفاريز (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أود

بالنيابة عن وفد جمهورية الارجنتين أن أسجل شكرنا لرئيس مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، الممثل الدائم لاوروغواي ، على الملاحظات التي أبدتها في بيانه بالأمس بشأن الموقف الرائد الذي تتخذه بلادي فيما يتعلق بحقوق المسنين .

وبالفعل ، ففي يوم ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨ ، بعد أشهر قليلة من إعلان
شريعة حقوق المسنين التي أدرجت في عام ١٩٤٩ في صلب الدستور ، بعثت السيدة إيفيلا
بيرون زوجة رئيس الأرجنتين في ذلك الوقت رسالة إلى العالم عامة ، وإلى الأمم
المتحدة خاصة ، دعت فيها باسم كبار السن العُزل إلى الاعتراف الدولي بحقوقهم .
وتلت ذلك سلسلة طويلة من البيانات ، والأعمال المتخصصة ، وجهود التعاون الدولي
والجهود الوطنية لجعل هذا الطموح حقيقة واقعة .

وانقضى وقت طويل ووقعت تغيرات عديدة منذ ذلك الوقت . وشهدت بعض البلدان ،
مثل الأرجنتين ، نموا متزايدا في نسبة كبار السن ، وذلك بسبب الاثر الحميد لارتفاع
متوسط العمر المتوقع ، غير أن اقتران ذلك بمعدل مواليد منخفض يحرم المسنين من
الدعم والحماية الضروريين من جانب الجيل الأصغر سنا . وهناك مجتمعات أخرى تأثرت
سياساتها حيال الشيخوخة تأثرا عكسيا . شأنها في ذلك شأن الأرجنتين ، نتيجة للأثر
التراكمي لتدهور معدلات التبادل التجاري والديون الخارجية والتوزيع غير المنصف
للدخل . وهناك مشكلة أخرى ناجمة عما شوهد في العقود الأخيرة من معاملة مختلفة
لكبار السن تتضمن فصلهم عن أسرهم ، واستبعادهم من المجتمع المحلي وفقدان العامل
الشخصي في توفير المساعدة لهم .

وقد ارتفع صوت المجتمع الدولي في مواجهة هذه المشاكل في عام ١٩٨٢ عندما
صدرت خطة العمل الدولية للشيخوخة . وبعد ذلك بعشر سنوات تجتمع الجمعية العامة الآن
لتقييم ما أنجز ، وإعطاء دفعة إلى الامام لأعمال جديدة ، وبخاصة لزيادة اهتمام جميع
البلدان بالمشكلة المؤلمة المتمثلة في ارتفاع معدل الشيخوخة بين أبناء الجنس
البشري كله . إن المسألة ليست أن بعض البلدان فتية والبعض الآخر كبير السن ، ولا هي
مسألة أوضاع محددة تؤثر على منطقة أو على غيرها : إن العالم كله ، وفقا للارقام
المفصلة المقدمة هنا ، يشهد علامات تغير سكاني كبير في فجر الالف عام الثالثة .

وهذه الحقيقة ، التي تؤثر على البشرية كلها ، تتطلب استجابات مشتركة
شابتة . يجب على كل بلد ، وكل منطقة ، وعلى المجتمع الدولي كله إعطاء أولوية
للحلول اللازمة لها في إطار سياسات إنمائية اجتماعية شاملة . ومن المهم تضمين
الظروف الاجتماعية للمسنين في جدول أعمال مؤتمر القمة العالمي المقترح للتنمية
الاجتماعية ، الذي تؤيد الجمهورية الأرجنتينية عقده بحماس .
يجب إحراز تقدم أيضا على المستوى الفني ، وبخاصة من حيث لزوم معاملة
المسنين معاملة قائمة على قيم التضامن في الأسرة والمجتمع . لقد قُدم إلينا هنا
المثال الطيب من بلدان أقل نموا من الناحية الفنية والاقتصادية ولكنها تعرف كى
تحتفظ للمسنين بمكانهم في الحياة الاجتماعية .

وهذا يرغمننا على التأمل في الاسباب الجذرية لمعوية إدماج كبار السن في حياة تلك المجتمعات التي تدعي أنها الأكثر تقدماً ، وهي نفس المجتمعات التي تضم أكبر عدد من المسنين . فالافتقار إلى الموارد الاقتصادية أو التوزيع المجحف للثروة ليسا العاملين الأساسيين في عرقلة اندماج المسنين في المجتمعات . إن هذه المشاكل التي يعاني منها الناس في كل مكان في العالم النامي وفي قطاعات كبيرة من المجتمعات الأغنى ، تضع حقا عراقيل أمام رعاية المسنين ، إلا أننا ينبغي أن نذكر أيضا مشكلة الاغتراب ومشكلة هجر الأسر والمجتمعات للمسنين . هناك موقف ثقافي أوضحه الأمين العام بجلاء يبدو أنه يؤدي إلى عدم احترام ما قَدَّمَ وما هو تقليدي ، وبالتالي الكبار لمجرد أنهم كبار في السن ومتمسكون بالتقاليد ، ويؤدي إلى المغالاة في الاقبال على ما هو جديد وفتي بغض النظر عن جدواه أو عيوبه . وحيث يوجد هذا الموقف الثقافي لا يبقى إلا خطوة صغيرة فاصلة بين عدم احترام كبار السن وهجرهم . وخليق بمجتمعاتنا ألا تخطو هذه الخطوة .

باختصار ، يجب أن يفضي الاحتفال بالذكرى العاشرة لاعتماد خطة العمل الدولية للشيخوخة إلى تذليل العقبات الاجتماعية والاقتصادية التي تعترض سبيل المسنين ، وإلى تحسين المواقف إزاءهم كقيمة من قيم المجتمع ، والأهم من ذلك إلى اعتزام إجراء استعراض واف للجوانب الاجتماعية والثقافية والمواقف السلوكية التي تحول دون مشاركة المسنين بالكامل في حياة شعوبهم .

ختاما ، يؤيد وفدنا تأييدا راسخا الاعلان الخاص بالشيخوخة المعروض على الجمعية العامة للنظر فيه ، ونتعهد ببذل قصارى جهودنا لوضعه موضع التنفيذ .

السيد ماكا (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إننا نجتمع هنا

للاحتفال بالذكرى العاشرة لاعتماد خطة العمل الدولية للشيخوخة من جانب الجمعية العالمية للشيخوخة في عام ١٩٨٢ ، وهي الخطة التي صدقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الاول/ديسمبر من ذلك العام . إن نجاح المؤتمر الدولي يقاس بمدى تعزيزه للجهود الوطنية والدولية الرامية إلى تمكين كبار السن من أن يعيشوا حياة كاملة ومثمرة في مجتمعاتهم وقبل كل شيء إلى تحسين نوعية حياتهم .

من المتوقع أن يصل عدد سكان العالم إلى ٦,٣ بليون بحلول عام ٢٠٠١ وأن يكون واحد من كل ١٠ أشخاص قد بلغ من العمر ٦٠ سنة فأكثر . لقد أصبحت شيخوخة السكان أمرا باديا للعيان في البلدان المتقدمة النمو ، وهي آخذة في الازدياد في البلدان النامية . وفي حين أنها مؤشر على تحسن ظروف الانسان فقد أتت بتحديات جديدة للحكومات تتطلب اتباع نهج جديدة في السياسة العامة . وتتراوح هذه النهج من تغيير المواقف إلى توفير المتطلبات الأساسية ، وخاصة في مجالي الصحة والاسكان .

لقد أنجزت منظومة الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات غير الحكومية المعنية الكثير منذ اعتماد خطة العمل الدولية للشيخوخة . ويتضح من الوثائق المعروضة علينا أن مشكلة الشيخوخة لا تعترف بالحدود . وتقدير أثر الشيخوخة على المجتمع كان يختلف في الماضي ما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وذلك أساسا بسبب هيكل الأسرة التقليدية . ففي البلدان النامية مثل بلادي كان كبار السن يجدون ملاذا في كنف الأسرة الموسعة التي كانت ولا تزال شيئا حميدا وجليرا بأن تشجعه الحكومات أينما وجد . غير أنه بازدياد التحضر تبين تعذر الاستمرار في هذا النهج . وهذه حقيقة لم يكن علينا ، في زامبيا ، أن نعترف بها فحسب ، بل أصبح محتما علينا أن نعالجها على نحو عاجل ، وخاصة أن مكاننا من أكثر السكان تحضرا في افريقيا جنوب الصحراء .

ونظرا لهيكل الأسرة الموسعة ، لم نفعل من قبل الكثير في بلدي لتلبية الاحتياجات الخاصة لمواطنينا من كبار السن . فحتى الآن لا توجد إلا ثلاث دور للمسنين ، أنشأتها الحكومة الاستعمارية لرعاية المسنين من المستوطنين . وعند نيل استقلالنا أصبحت هذه الدور مفتوحة لكل المواطنين والمقيمين على السواء .

وتشرع حكومتي الآن ، كما فعلت بالنسبة للمعوقين ، في إجراء عملية إصلاح شامل للوسائل القانونية والمؤسسية لتحسين رعاية المسنين في مجتمعنا . وهي تتخذ عن طريق وزارة تنمية المجتمعات المحلية والخدمات الاجتماعية ، خطوات لبناء قاعدة بيانات ، وهذا أمر لازم لوضع السياسة العامة السليمة . ويتمثل نهجنا في هذا المضمار في العمل بشكل وثيق للغاية مع المنظمات غير الحكومية المهمة برعاية المسنين ومساعدة

هذه المنظمات ماليا بما يعود بالمنفعة على المسنين . من ثم ، يستفيد المسنون إلى حد كبير من خطة المساعدة الاجتماعية العامة التي وضعت كشبكة أمان للوقاية من آثار برنامج التكيف الهيكلي الاقتصادي .

إن منطلقنا هو حماية وتعزيز حقوق الانسان للمسنين لاننا نعتزف بأن هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها ضمان تحسين مركز المسنين . ولا بد من ترسيخ حماية هذه الحقوق في تشريعات مناسبة تنفذ تنفيذا فعالا .

كما قلت ، فإن حكومتي تشق طريقا جديدا لمعالجة المسائل المتعلقة بالمسنين . لذا ، نرى أن لاشتراكنا في هذا المؤتمر الدولي بشأن الشيخوخة قيمة خاصة . ونستمد الكثير من الإلهام من الخبرة التي اكتسبتها مختلف البلدان والامم المتحدة من جهودها لتنفيذ خطة العمل الدولية للشيخوخة خلال العقد ١٩٨٢ - ١٩٩١ . ومع أننا ندرك أن أهداف الخطة لم تتحقق ، فإن مما يشجعنا أن نرى أنه قد تم على الأقل إرساء أساس وطييد للعمل في المستقبل ، فقد نجحت الحملة الإعلامية العالمية بشأن الشيخوخة التي نظمت لعام ١٩٩٢ وما بعده في زيادة توعية الرأي العام وهو ما ينبغي مواصلته .

إن الاحتفال في ١ تشرين الاول/اكتوبر باليوم الدولي للمسنين ، الذي بدأ في العام الماضي ، ١٩٩١ ، قد أسهم أيضا في هذه الحملة الإعلامية العامة . ولهذا يؤيد وفدي اقتراح الأمين العام أن توصل أنشطة الترويج لهذا اليوم في الاعوام الثلاثة المقبلة بمؤتمرات أو أحداث رئيسية للأمم المتحدة على النحو التالي : أولا ، في عام ١٩٩٣ ، وصل حقوق الانسان لكبار السن ، ومعارف ومهارات المسنين من الشعوب الاصلية ، بالمؤتمر العالمي لحقوق الانسان والاحتفال بالسنة الدولية للشعوب الاصلية في العالم ، وكلاهما سيقع في عام ١٩٩٣ ؛ ثانيا ، في عام ١٩٩٤ ، وصل مسألة شيخوخة السكان والتنمية والشيخوخة والاسرة بالمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية وبالسنة الدولية للأسرة ؛ ثالثا ، في عام ١٩٩٥ ، وصل موضوع النساء المسنات والتضامن الدولي بالمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وبالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للشباب .

لقد درس وفدي بعناية تقرير الأمين العام المعنون "أهداف عالمية في مجال الشيخوخة لسنة ٢٠٠١ : استراتيجية عملية" . ورد فعلنا الاول هو أن الاهداف العالمية الثمانية المحددة توفر أساسا طيبا للعمل على المعيين الدولي والوطني .

وختاما أود أن أنوه بما هو غني عن البيان أي : الحاجة إلى الموارد المالية الكافية وغيرها من الموارد لترجمة الاهداف المقترحة إلى أعمال . وينبغي بالتالي تمكين مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية ، بصفته مركز تنسيق جهود الأمم المتحدة في مجال الشيخوخة ، من الوفاء بالولايات المناطة به .

والبلدان النامية ستحتاج بدورها إلى المساعدة الدولية لتنفيذ الاهداف الوطنية التي ستكون قد حددتها لنفسها بشأن الشيخوخة . وبالنسبة لبلد كبلدي ، بما لدينا من اقتصاد فقير وما نعانيه من الجفاف ، فإن الاهداف المتعلقة بالمسنين لن تؤدي إلا إلى إضافة عبء جديد إلى العديد من الاحتياجات ذات الاولوية التي يتعين على الحكومة تلبيتها والتي لن يكون بمقدورها أن تواجهها بسبب القيود المالية . ولذا فإن مساعدة المجتمع الدولي السخية ستقطع شوطا طويلا في تمكيننا من تحسين رفاه مواطنينا المسنين ، على النحو المتوخى في خطة العمل الدولية للشيخوخة .

السيد ماروياما (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفدي

أن ينضم إلى المتكلمين السابقين احتفالاً بالذكرى السنوية العاشرة لخطة العمل الدولية للشيخوخة . ومن دواعي السرور أن نتمكن من المشاركة في المناقشة في هذه الجلسات الخاصة للجمعية العامة .

الشيخوخة قضية من قضايا التنمية الاجتماعية التي تظلع فيها الأمم المتحدة بدور هام هو دور الداعية . وفي آب/أغسطس ١٩٨٢ ، تم اعتماد خطة العمل الدولية للشيخوخة في الجمعية العالمية للشيخوخة ، وقد وافقت عليها الجمعية العامة بعد ذلك في دورتها السابعة والثلاثين . والخطة توفر المبادئ التوجيهية الأساسية للسياسة العامة التي ينبغي أن يتبعها المجتمع الدولي . وقد أدت إلى إشارة الوعي بجديّة وتعمد المشكلة ، على الأصدء الوطنية والإقليمية والدولية . وللتعجيل بتنفيذ خطة العمل الدولية للشيخوخة نادت الجمعية العامة في الدورة السادسة والأربعين بتحديد مجموعة من الأهداف العالمية في مجال الشيخوخة لسنة ٢٠٠١ .

ومع أن الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية تبذل جهوداً مضمية في هذا المجال ، فإن إنجازاتها تحجبها السرعة الكبيرة في تزايد نسبة المسنين بين سكان العالم . إن المسنين هم أسرع قطاع يتزايد من سكان العالم . ونظراً لسير التغير الديمغرافي بهذه الخطى الفائقة السرعة يصبح من الأساسي أن يجدد المجتمع الدولي التزامه ببذل جهود تعاونية لمواجهة المشكلة .

وحيث أن دورة الحياة الأطول تمثل تجسيدا للتحسينات في الظروف المعيشية ، فإن على المجتمع أن يكيّف نظامه الاجتماعي والاقتصادي لكفالة أن يعيش المسنون حياة محية ومجدية . ولا بد من تشجيع عمالة المسنين ومشاركتهم في المجتمع وينبغي تعديل الأنظمة التي توفر التعليم والتأمين الاجتماعي والرعاية المحية للوفاء باحتياجاتهم . ويعتقد وفد بلادي أن من مسؤولية المجتمع ككل كفالة أن يكون كبار السن مشاركين نشطين في المجتمع ، وألا يصبحوا مجموعة هامشية . فخبراتهم وحكمتهم من أكثر الثروات الوطنية قيمة ، ويمكن الاستفادة منها على نحو أفضل إذا ما أُدمجت في عملية التنمية

الاجتماعية والاقتصادية . ويتعين على المجتمع أن يعالج مشكلة الشيخوخة لا بمحاولة الوفاء بالاحتياجات المادية الآنية للمسنين فحسب وإنما أيضا بالتركيز على احتياجاتهم النفسية . وفرص المشاركة على نحو أنشط في المجتمع تساعد على إعطائهم شعورا بالقيمة الذاتية والأهمية الشخصية ، وتسمح في الوقت ذاته للأجيال الأصغر بالاستفادة من خبرتهم وحنكتهم .

وفي اليابان ، نتيجة لتحسن مستويات الرعاية الطبية والصحية ، ارتفع متوسط العمر المتوقع إلى ٨٠ عاما ، وهو أعلى متوسط في العالم . ولكن نتيجة لذلك من المتوقع في القرن القادم أن يكون في اليابان فرد من كل أربعة أفراد قد تجاوز ٦٥ سنة من العمر . وبطبيعة الحال من الأهمية القصوى كفالة أن يعيش هذا القطاع الآخذ في التوسع من السكان حياة صحية ومريحة وأن يشارك في المجتمع ويسهم فيه . ولهذا السبب شكلت حكومة اليابان لجنة معنية بالمسنين تتألف من الوزراء ذوي الصلة ، ووضعت مبادئ توجيهية لسياسة عامة لمجتمع طويل العمر ، وروجت بقوة لتدابير قائمة على هذه المبادئ .

وإذ يؤثر تزايد المسنين بين السكان على الهيكل الاجتماعي والاقتصادي ، يصبح على كل بلد أن يستكشف نهجا لمعالجة المشكلة تأخذ في اعتبارها الظروف الاجتماعية والتاريخية والاقتصادية الخاصة . وهذه حقا مهمة تستنفر الهمم ، ولكنها تشير صعوبات كبيرة بصفة خاصة للبلدان المحدودة الموارد . وبغية تيسير بذل الجهود على الصعيد الوطني من المهم تحديد أكثر المشاكل شيوعا وتركيز جهود التعاون الدولي على التصدي لها ، بحيث يتسنى لكل بلد من البلدان أن يفيدها منها في إعداد برنامجه الوطني .

ويلحظ وفدي أن العمل في صدد قضية الشيخوخة ، بسبب ارتباطه ارتباطا وثيقا بقضايا أخرى من قضايا التنمية الاجتماعية ، بما في ذلك دور الأسرة ، والأشخاص المصابين بحالات العجز ، والمسنات ، والفقر ، وحقوق الإنسان ، هو عمل تضطلع به عدة مؤسسات في منظومة الأمم المتحدة . وبما أنها مشكلة متعددة الأوجه إلى حد بعيد ، لا بد من تطوير نهج شاملة لمعالجتها .

ويحتمل أن تكون هذه المسألة من أهم المسائل التي سيتعين علينا أن نعالجها في القرن المقبل . وهي لا تتم فئة عمرية واحدة فحسب وإنما تشكل تحديا يتعين على كل منا أن يواجهه إن عاجلا أو آجلا . كما أن لها تبعات اجتماعية واسعة النطاق ، وسيكون لها أثرها على الاجيال المقبلة . وإذا أردنا مواجهة هذا التحدي تطلب ذلك جهدا متضافرا من الحكومات والمجتمعات المحلية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية .

الأمير دلاميني (سوازيلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني أن

أنتهز هذه الفرصة لأخاطب الجمعية العامة مرة أخرى بالنيابة عن جلالة الملك مسواتسي الثالث ، وحكومة وأمة مملكة سوازيلند .

لقد أدى الاحتفال بالذكرى العاشرة لاعتماد خطة العمل الدولية للشيخوخة إلى وعي المجتمع الدولي باحتياجات المسنين ومشاكلهم . وبينما كانت الشيخوخة في الماضي مجرد عامل من عوامل الزمن ، فإنها تتأثر اليوم بالإحباط الاقتصادي ، وعدم توفر فرص العمل ، وتغشي الأمراض المزمنة والمستعمية ، وغير ذلك من الضغوط الاجتماعية . ولم ينج بلدي من العوامل المؤثرة على الشيخوخة . فنحن أيضا نعاني من ارتفاع عدد السكان المسنين بسبب الوعي الغذائي والطبي المتزايد ، الذي أدى إلى ارتفاع معدل العمر المتوقع لسكاننا .

وبينما تعتبر سوازيلند حقا مجتمعا تقليديا يركز بدرجة كبيرة على الدور الذي يضطلع به نظام الأسرة الموسعة ، فإن من نافلة القول أن التحضير والتصنيع أديا إلى ظهور مجموعة من كبار السن تحتاج إلى رعاية ومساعدة من الدولة بواسطة المنظمات غير الحكومية ، وذلك بسبب تفكك وحدة الأسرة .

إن سوازيلند لا تؤيد فلسفة أو ممارسة إيداع كبار السن لديها في مؤسسات ، ولا سيما وأن هذه الممارسة تتعارض تماما مع ثقافتنا وعاداتنا . وليس هذا فحسب ، فإن التجربة الإنسانية قد بينت أن التطور الذي يتعارض مع القيم التقليدية والثقافية لمجتمع معين لا يؤتي ثماره المنشودة .

ويقال إن فضائل ومزايا التحضير والتصنيع لا يمكن أن تتحقق دون إضعاف عناصر معينة أو ملامح معينة من نسيجنا الاجتماعي والأخلاقي ، مما يضر بقيمنا التقليدية والثقافية . ويرجع السبب في إنهيار وحدة الأسرة وما نجم عنه من نبذ وإهمال للمسنين ، ولا سيما في بلداننا النامية ، إلى التحضير . ولا يمكننا بأي حال من الأحوال أن نشجع اقتلاع مواطنينا من كبار السن من مجتمعاتهم المألوفة ووضعهم في بيئة غريبة بل ربما معادية ، اللهم إلا إذا لم يكن هناك مناص من ذلك .

وإهتماما منها باحتياجات هذا القطاع من السكان ، أي الأشخاص الذين يبلغون أو يتجاوزون ٦٥ سنة من العمر ، تقدم الحكومة بعض المساعدة العامة إلى من هم منهم في وضع اقتصادي ومالي سيء . ويستفيد حوالي ٣٠ ٠٠٠ شخص في بلدي حاليا من هذا البرنامج .

وإلى جانب الحكومة ، توجد مجموعة متنوعة من المنظمات غير الحكومية تقدم مختلف أشكال المساعدة إلى المسنين . وتشمل هذه المنظمات الجماعات الكنسية ، ورابطة الموظفين المدنيين المتقاعدين لسوازيلند ، وجهات أخرى تعمل على تلبية احتياجات ومشاكل كبار السن بتقديم المساعدة المادية للمعوزين منهم . ويقوم أعضاؤها بزيارات منتظمة لمنازل المسنين في المناطق الريفية ، بعد التعرف عليهم عن طريق القادة المحليين . وقد تأخذ المساعدة شكل إصلاحات للدار أو بناء دار جديدة ويقدم أفراد المجتمع المحلي ، بما فيهم شبابنا ، بوصفهم أعضاء في مجموعات الكشافة وكتائب الشباب ، العمل اللازم لذلك .

إن قادة المجتمع المحلي على مستوى القاعدة الشعبية على علم باحتياجات السكان المحليين ، لذا تناط بهم مسؤولية تحديد من هم كبار السن وتحويلهم إلى أقرب مكتب مناسب للرعاية الاجتماعية لتسجيل أسمائهم لتلقي المساعدة في المستقبل . إن هذا النظام المعمول به في سوازيلند بالتعاون مع السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية ، قد أثبت كفاءته في تحديد وتقديم بعض المساعدة ، مهما كانت ضئيلة ، إلى المسنين . وقد تمكنا من تقديم بعض المساعدة المالية إلى المنظمات غير الحكومية المعنية .

ويجرب النظر في سبل كثيرة لتوفير أسباب الراحة للمسنين في حياتهم ، ولكن عدم توفر الموارد يشكل قيودا وعقبة في الطريق . ولهذا ، أناشد المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة للبلدان ، ولا سيما البلدان النامية مثل سوازيلند ، لتدريب عدد أكبر من العاملين المجتمعيين والمشتغلين بالخدمة الاجتماعية ، فيصبح هؤلاء أقدر على معالجة القضية . وعلى أية حال ، نأمل ونعتقد أنه بمساعدة المجتمع الدولي ، يمكننا

ان نحقق ، بل سنحقق في نهاية المطاف ، هدفنا المتمثل في جعل السنوات الاخيرة من اعمار كبار السن من مواطنينا سنوات مثمرة ومحققة لامانيهم في ظل الكرامة .
 إن إهمال المجتمع للمسنين ليس مأساة إنسانية فحسب ، مأساة تشير الشبهات في صفة تمسكنا بالدين ، ، ولكنه يعتبر أيضا مثالا مؤسفا للجحود تجاه آباؤنا الذين بذلوا الكثير في تربيئنا حتى بلغنا من النضج . وينبغي نبذ هذا المسلك القاسي والاشم ، وهذا أمر في صالحنا لأن الشيخوخة ستلحقنا لا شك ، على أنه ينبغي أن يستأصل هذا المسلك تماما وبصفة دائمة ، لأنه يتنافى مع جميع القيم التي تفخر بها الإنسانية .

التاريخ الانساني يعلمنا أن الانسان يعيش دائما ويتمتع بالرفاه من عرق الآخرين وأنه كان دائما يتردد في نجدة أولئك الذين هم أقل منه حظا . والدليل على ذلك نجده في الموقف المتباطئ الذي تتخذه الحكومات ويتخذه السياسيون تجاه مأساة أفراد مجتمعاتنا المحلية الذين يعانون من الإعاقة . ولكن ينبغي أن نتذكر مرة أخرى أننا إنما نتكلم هنا عن عملية الشيخوخة التي هي ظاهرة طبيعية لا مفر منها ولا بد أن تأخذ مجراها ، خلافا للإعاقات الجسدية والعقلية التي هي مشاكل تؤثر جميعا أن نتصور أنها لا يمكن أن تصيبنا . وبعبارة أخرى ، أننا لا نواجه هذه المشكلة فحسب لصالح أولئك المسنين حاليا ، ولكن أيضا لصالحنا نحن ولجميع أفراد الجنس البشري .*

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد هايز (ايرلندا) .

ولهذا يكون من بعد نظر الجمعية وجميع حكومات العالم أن تبذل قصارى جهدها لمحاولة حل مشكلة الشيخوخة . وبمرور الوقت ، وكل من ناقش منا هذا البند قبل ١٠ سنوات وفي هذا التجمع سينظر بفخر ويعلن باعتزاز أن حل مشاكل المسنين كان استثمارا مجددا طويل الأجل .

السيدة كاسترو دي باريش (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) :

في البيان الذي ألقاه رئيس مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي ، السفير روميرو بيريز بايون الممثل الدائم لاوروفواي ، باسم المجموعة ، أعرب بلباقة ووضوح وحساسية مطلقة عن أفكار مجموعتنا بشأن موضوع الشيخوخة الهام عندما بدأت الجمعية احتفالها بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد خطة العمل الدولية للشيخوخة .

ويؤيد وفد بلدي ذلك البيان تأييدا تاما . وقد ذكرنا البيان بكل حق بأن دولة عضوا في مجموعتنا ، هي الأرجنتين ، أكدت بنظر شاقب أهمية هذه المسألة وعرضت مشروع إعلان لحقوق المسنين في عام ١٩٤٨ ، وهو العام الذي اعتمد فيه الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

ويود وفد بلدي أن يؤكد أيضا أنه ، لكي نستجيب لاحتياجات منطقتنا ، من المهم أن ننشر في أمريكا اللاتينية والكاريبي معهدا للشيخوخة مثل المعهد الموجود فعلا في مالطة .

وفي هذه المرحلة من المناقشة سيتكلم وفد بلدي عن أضعف فئة من المواطنين المسنين ، تشكل ، كما نعلم ، مجموعة ضعيفة في حد ذاتها . وأشير على وجه التحديد إلى النساء المسنات والطاعنات في السن والأدوار التي يضطلعن بها في الأسرة في مختلف الثقافات والحضارات منذ أقدم العصور .

من المعالم الهامة للتسعينات ، إعلان الجمعية العامة سنة ١٩٩٤ السنة الدولية للأسرة . ولا شك في أنه ستتخذ قرارات بناء على مبادرات واقتراحات تستجيب للحاجة إلى تعزيز الأسرة والقيم التي تأسست عليها والتي يجب أن تصونها . ولا بد أن نؤكد أن النساء المسنات والطاعنات في السن اضطلعن ، وما زلن يضطلعن ، بدور هام

جدا في هذه الوحدة الاجتماعية الاساسية . ومن المناسب أن نذكر جانبا آخر أيضا ، وهو أنه داخل المجموعة الاجتماعية المكونة من الرجال والنساء المسنين والطاعنين في السن ، فإن المرأة هي التي تعاني من الحالات الاصب والاكثر تعقيدا التي استمر تجاهلها حتى الاعوام الاخيرة .

وكما ذكر قبلا ، إن شيخوخة السكان ظاهرة تعم جميع أنحاء العالم اليوم ، وهي ظاهرة واضحة في بعض أجزاء العالم ، ولا تزال في مرحلتها الاولى في أجزاء أخرى . ونرى أنه من الضروري أن نركز على دور النساء المسنات والطاعنات في السن في الاسرة والحالة التي تعيش فيها ملايين النساء في البلدان النامية عموما ، ولكن ليس قصرا على تلك البلدان .

والتقرير الذي أعد لاجتماع المجموعة الاستشارية عن "المرأة متوسطة العمر والاكبر سنا في أمريكا اللاتينية والكاريبية : الحالة الراهنة وآثارها السيامية" ، الذي شاركت في تنظيمه الرابطة الامريكية للأشخاص المتقاعدين ومنظمة الصحة الامريكية وعقد في واشنطن من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ، يحتوي على بعض الملاحظات الهامة التي تساعدنا على فهم الحالة بشكل أفضل . وقد جاء في التقرير :

"لا يعرف إلا القليل عن قطاع السكان الذي يتكون من النساء المسنات ، وتتراوح أعمارهن بين ٤٠ و ٥٩ سنة ، والنساء الطاعنات في السن ، وأعمارهن ٦٠ سنة أو أكثر ، في أمريكا اللاتينية والكاريبية . وعلى الرغم من أن النساء اللاتي تزيد أعمارهن عن ٤٠ سنة يشكلن نسبة من السكان ضئيلة نسبيا ، من ٩ في المائة إلى ٢٠ في المائة في بلدان المنطقة ، فإن الأرقام المطلقة كبيرة وتتزايد أيضا . ولما كان سكان أمريكا اللاتينية والكاريبية صغار السن نسبيا ، فإن الأنشطة المتمثلة بالأبحاث والخدمات لم تهتم اهتماما كبيرا حتى الآن بالنساء المسنات ولا الطاعنات في السن . ولم يبدأ العمل إلا مؤخرا في تحليل احصاءات التعداد وفقا للجنس والعمر على الرغم من أن الخدمات المقدمة للمرأة لا تزال موجهة صوب مشاكل الامومة أكثر من الأمراض المزمنة" .

وتنتهي الدراسة إلى بعض النتائج الهامة ، ومن أمثلتها ما يلي :

تضطلع النساء المسنات والطاعنات في السن بأدوار هامة في التنمية الاقتصادية والاستقرار الاسري في المنطقة بشكل يفوق بكثير ما يتوقعه المرء من أعدادهن . وهذا صحيح ، لدرجة أنه إذا غابت فجأة مساعيهن الانتاجية ودورهن كقائمات بالرعاية ، لترك ذلك آثارا مدمرة على اقتصاد المنطقة وهيكلها الاجتماعي" .

ما سبب أهميتهن ؟ إن ما يفسر الدور الرئيسي للنساء المسنات والطاعنات في السن هو أنهن في نفس الوقت الذي يشكلن فيه القاعدة الاقتصادية والعاطفية للأسرة ، تكون لديهن سلسلة من العلاقات التي يعتمدن فيها على الزوج والاب والأخوة والابناء . وعليهن أن يوازنن احتياجات الوحدة الاسرية واحتياجات أفرادها ، محتفظات أثناء ذلك بمركز ثانوي بالنسبة لرجال الأسرة . وهناك اعتقاد بأنه لا يسمح للمرأة بأن تعبر عن نفسها وأن ترعى نفسها إلا عندما تتقدم في العمر ، هذا إذا أسعدها الحظ بذلك . ويبدو أن هذا القول فيه شيء من الصدق .

وهناك نتيجة هامة أخرى لهذه الدراسة هي أن :

"العمر المتوقع للمرأة يزداد أيضا من المنطقة ، ومن المتوقع أن

يتجاوز متوسط (٧ سنة في عام ٢٠٠٠" .

هذا الرقم الذي يتفق مع احصاءات ذكرها هنا كثير من المتكلمين السابقين هو تكهن ، على الرغم من كمية عملهن التي تبلغ ضعفين أو ثلاثة أضعاف كمية عمل معظم النساء ذوات الاعمار المماثلة في البلدان متقدمة النمو ، وعلى الرغم مما قد يكن قد مسرن به من حمل متكرر ، وفقر دم مزمن ، وعلى الرغم من انعدام الرعاية الوقائية ونقص الخدمات الطبية . هذه الطاقة التي تتمتع بها النساء المسنات والطاعنات في السن في أمريكا اللاتينية والكاريبية في مقاومة الضغوط العاطفية والبدنية الهائلة في حياتهن هي واحدة من أكثر النتائج المشجعة والمثيرة للاهتمام التي خلصت إليها الدراسة .

وتتضمن الدراسة بحوث فريق صغير من الباحثين بدأ التركيز على تجارب معينة عامة الانتشار بين النساء الأكبر سنا والمسنات ، وهو يحاول تحديد ووصف نوعيات وسمات هذه التجارب التي تتضمن انقطاع الطمث والرغبة في المجامعة . إن الترمل ، وإن لم يكن ظاهرة عامة ، شائع وهو أيضا محل بحث ؛ ويبدو أن البحوث فيه مثمرة جدا .

ووفدي يحيي الجهود التي تبذلها منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في مجال تعزيز البحوث عن حالة النساء المسنات وظروفهن المعيشية واحتياجاتهن الصحية وفي مجال الخدمات الاجتماعية . ونحن نقدر الجهد المتفاني المكرس لهذه المشكلة الذي بذلته السفيرة خوليا تفاريس دي الفاريس ، ممثلة الجمهورية الدومينيكية بالإنابة ، وأن إسهامها في بند جدول الأعمال بشأن الشيخوخة موضع تقدير كبير في الأمم المتحدة .

وكوستاريكيا تؤيد المقاصد والأفكار ، وكذلك الاقتراحات والمبادئ التوجيهية ، الواردة في الوثيقة A/47/L.5/Rev.1 ، الذي تشرفنا بتقديمها وهي بعنوان "الإعلان المتعلق بالشيخوخة" . ونود أن نؤكد أن الجهود المشتركة للقطاعين العام والخاص ستكون مفيدة جدا في تنفيذ الاعلان وخطة العمل الدولية للشيخوخة ، اللذين نحتفل بذكر اعتمادهما ، وينبغي أن نشجع زيادة هذه الجهود . وهنا أشير بوجه خاص إلى الدعم الهام من جانب صندوق بانيان المنشأ حديثا على جهوده لتعزيز الأنشطة التي يتمكن الأشخاص المسنين من العيش المستقل اجتماعيا واقتصاديا .

ونأمل أن يكون بوسعنا التعويل على الإرادة السياسية لمواجهة الشيخوخة العالمية في العقود القادمة ، التي تتطلب

"..... ثورة في الفكر وفي الإحساس" . (A/47/PV.39 ، ص ٢٧)

أختتم كلمتي بالتعبير عن تأييد كوستاريكا لإعلان سنة ١٩٩٩ - بداية عصر الشيخوخة مع بزوغ فجر قرن جديد - سنة دولية للمسنين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استمعنا إلى آخر متكلم في

هذه المناقشة . نمضي الآن إلى النظر في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/47/L.5/

السيدة تفارييس دي الفارييس (الجمهورية الدومينيكية) (ترجمة شفوية

عن الاسبانية) : بناء على طلب بعض الوفود ، وبعد التشاور مع مقدمي مشروع القرار الآخرين ، قررنا اقتراح إدخال تعديلين على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/47/L.5/Rev.1 .

والتعديل الاول هو حذف السطر الاول من الفقرة ١ (ل) من المرفق ، الذي ينص

على ما يلي :

"تكثيف الجهود الرامية إلى تعجيل برامج نزع السلاح و ..."

وبذلك يصبح نص الفقرة كما يلي :

"توفير الموارد البشرية والمادية الهائلة التي توجد الآن حاجة ماسة

إليها لعمليات التكيف مع باوغ البشرية من النضج ، مما يمكن فهمه على أنه

ظاهرة ديمغرافية ولكن أيضا بوصفه ظاهرة اجتماعية واقتصادية وثقافية تبشر

بالكثير" ؛

والتعديل الثاني يتعلق بالفقرة ٢ ، وهي آخر فقرة في المرفق . بإدخال

العبارة التالية بعد عبارة "الكبار السن" :

"من موارد الميزانية العادية لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩ ومن

التبرعات"

وبقية الفقرة ستظل على ما هي عليه . وقد قدمت هذين التعديلين كتابة للأمانة

العامة .

وأود أيضا أن أعلم الجمعية العامة بأن وفد فييت نام قد انضم إلى مقدمي

مشروع القرار .

وأود أن اغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى جميع الوفود التي قدمت دعمها

وتعاونها من أجل جعل "الاعلان المتعلق بالشيخوخة" في عام ١٩٩٢ واقعا ملموسا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت الجمعية الآن في مشروع

القرار الوارد في الوثيقة A/47/L.5/Rev.1 .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد القرار A/47/L.5/Rev.1 ، بصيغته المعدلة شفويا من جانب ممثلة الجمهورية الدومينيكية ؟
اعتمد مشروع القرار A/47/L.5/Rev.1 بصيغته المعدلة شفويا (القرار o/٤٧) .
الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا تكون الجمعية العامة قد انتهت من هذا المؤتمر الدولي المتعلق بالشيخوخة ، الذي كان الهدف منه تدعيم مجموعة أهداف في مجال الشيخوخة لسنة ٢٠٠١ ، والاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد خطة العمل الدولية للشيخوخة .
بهذا أعلن اختتام الاحتفال الخاص هذا .

برنامج العمل

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ الممثلين بأن الجمعية العامة ستنظر في البند ١٤٨ ، "تقديم مساعدة دولية طارئة للغلبين" يوم الأربعاء الموافق ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ، باعتباره البند الأخير في جلسة بعد ظهر ذلك اليوم .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠